

فبراير 2015

مكافحة التطرف العنيف عن طريق الحد من هشاشة الدولة

تشكل المجتمعات أو الدول التي تعاني درجة عالية من الهشاشة أرضًا تنمو فيها الجماعات والأفراد الذين يدعمون أو يرتكبون العنف لدوافع أيديولوجية وغايات سياسية. وتكون الهشاشة عالية عمومًا في الدول حيث الشرعية منخفضة، ومستوى الخدمات العامة سيئ، وسيادة القانون ضعيفة.

وبالتالي، فإن الاستراتيجية الشاملة لبناء قدرات مكافحة التطرف العنيف لا يمكن أن تقتصر على المساعدة العسكرية لمكافحة الإرهاب، بل يجب أن تعالج القصور المهم في الحكم. فاحترام حقوق الإنسان، والحريات الأساسية، وسيادة القانون، هي عناصر تكمل وتعزز بعضها البعض إلى جانب الاستراتيجيات الهادفة إلى مكافحة الراديكالية والتطرف العنيف، وهي جزء أساسي من جهود مكافحة الفعالة. كما أن المجتمعات بمعظمها تعتبر أن إرساء الحكم الرشيد للقطاع الأمني يشكل أحد أكبر التحديات التي تواجهها في سياق مكافحة الراديكالية والتطرف العنيف. فالقطاع الأمني الذي لا يحترم الحريات الأساسية وحقوق المواطنين يفترق إلى الدعم الشعبي وإلى الشرعية، لا بل قد يتسبب في تغذية التطرف العنيف عوضاً عن تخفيفه.

تحديات حكم القطاع الأمني في إطار مكافحة التطرف العنيف

يحتاج أي قطاع أمني وطني بهدف مكافحة الراديكالية والتطرف العنيف بشكل فعال إلى:

- شرعية مجتمعية واسعة على المستويات المحلية والوطنية والدولية
- حماية فعالة للسكان من العنف
- فهم صحيح للأسباب المؤدية إلى الراديكالية، وكيفية عمل الشبكات الراديكالية على المستويات المحلية والوطنية والدولية
- استراتيجيات وسياسات وطنية مناسبة لمنع ومكافحة الراديكالية
- إطار قانوني واضح المعالم يحدد مسؤوليات وحقوق وواجبات مقدمي خدمة الأمن
- خضوع مؤسسات القطاع الأمني للمحاسبة
- مهارات تقنية ومعدات لمواجهة الجماعات المسلحة المتطرفة التي تتحدى سيادة القانون
- نظام عدالة جنائية فاعل
- نظام موثوق لمواجهة الأزمات والطوارئ
- نظام متكامل لمراقبة الحدود

مساعدة مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة والتعاون الدولي في إطار مكافحة التطرف العنيف

يساعد مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة دوله الأعضاء البالغ عددها 62 دولة بالإضافة إلى دول أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومجتمعات محلية، على تطوير قدرة على الحكم توفر الشرعية العامة والدعم اللازم لمكافحة الراديكالية والتطرف العنيف. كما يساعد المركز الدول الشريكة في معالجة كافة تحديات حكم القطاع الأمني التي لا يمكن أن تتجسّد استراتيجيات مكافحة من دونها.

وسيقوم المركز بتعزيز الحوار والتعاون مع منظمات الأمم المتحدة المعنية وكذلك مع الاتحاد الأوروبي والهيئات الدولية الأخرى ذات الصلة، وذلك في إطار مكافحة الراديكالية والتطرف العنيف من خلال تحسين حكم القطاع الأمني.